



البيان الختامي للمجلس الوطني-

انعقد بحمد الله وتوفيقه المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية في دروة عادية يومية السبت والأحد 29 و30 ذي القعدة 1426 الموافق 31 دجنبر 2005 و 01 يناير 2006، بالمركب الدولي للشباب والطفولة ببوزنيقة. وتميزت الدورة التي انعقدت تحت شعار (دورة الشهيد الدكتور عبد الله برو) بأجواء روحانية وأخوية استحضرت معاني الشهادة والتضحية من أجل الوطن، كما تميزت بنقاش عميق وصريح ومثمر. وتميزت الجلسة الافتتاحية بالكلمتين التوجيهيتين للأخ الرئيس المؤسس الدكتور عبد الكريم الخطيب وللرئيس الشرفي للمجلس الوطني الأخ بنعبد الله الوكوتي اللذين حرصا على الحضور رغم ظروفهما الصحية كما تميزت بكلمة للسيد عبد الرحيم الحجوجي رئيس حزب القوات المواطنة وكانت مناسبة أيضا استمع فيها أعضاء المجلس الوطني للتقرير السياسي الذي ألقاه الأخ الأمين العام للحزب الدكتور سعد الدين العثماني. واستمع المجلس في جلسته العامة الأولى إلى تقرير حول أداء الحزب وتقرير عن تنفيذ الميزانية خلال سنة 2005 وعرضا حول مشروع ميزانية سنة 2006، و تلت ذلك مناقشة عامة كما تدارس خلال أعمال الورشات ورقة حول تنظيم وتطوير أعمال المجلس الوطني بما يؤدي الى تعميق حرية الديمقراطية الداخلية في حزب العدالة والتنمية، وورقة حول الحكم الذاتي ومذكرة حول الانتخابات التشريعية لسنة 2007 وواصل مدارسة التقرير المالي وميزانية الحزب لسنة 2006 وتقرير أداء الحزب. وصادق المجلس في جلسته الختامية على تقارير الورشات وتوصياتها. وفي ختام أشغاله أكد المجلس الوطني على ما يلي:

1. تجديد تأكيده على الثوابت والمقومات الوطنية المتمثلة في الإسلام والوحدة الوطنية والملكية الدستورية القائمة على إرادة المؤمنين.
2. التزامه المتواصل بالنضال من أجل استكمال صرح البناء الديمقراطي في الغرب وما يلزم ذلك من إصلاحات دستورية وسياسية تمكن من ترسيخ دور المؤسسات واحترام حقوق الإنسان والحريات وتحسين المكتسبات من أي ردة أو تراجع، مؤكدا أن الانتخابات التشريعية لسنة 2007 يجب أن تشكل فرصة تاريخية لتحول ديمقراطي حقيقي ومكتمل، وأن تقطع من كل أساليب التذليل والتزويد للإرادة الشعبية ومدخلا لتناوب ديمقراطي حقيقي.
3. تأكيده على استمرار التواصل والتعبئة من أجل تثبيت سيادة المغرب على صحرائه المسترجعة والتصدي لكل المؤامرات التي تستهدفها ومن أجل استكمال وحدته الترابية واسترجاع ثغوره المغتصبة وأراضيه المستقطعة وجزره المستعمرة، ويدعو الى رفع الحصار عن المحتجزين المغاربة في تندوف والتحقيق في مصير المختطفين والمحاكمة الدولية للمسؤولين عن تعذيب ومعاونة الأسرى المحتجزين، ويدعو بهذه المناسبة إلى مراجعة شاملة للمقاربات الخاطئة في التعامل مع قضية صحرائنا المسترجعة والتي بنيت من جهة على مراكمة امتيازات للبعض والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للقطاع الأكبر من السكان ومن جهة أخرى إلى مقاربة أمنية قمعية في التعامل مع الاحتجاجات الناشئة عن أجواء التذمر والاحتقان الاجتماعي الذي يسعى خصوم الوحدة الترابية الى استغلاله من أجل تصعيد الدعاية الانفصالية وإن المجلس إذ يؤكد على ضرورة مراجعته شاملة للملف تقوم على التدبير الديمقراطي والحوار والتفاهم وبعث جو الثقة والاحترام المتبادل بين السكان والمؤسسات يؤكد على ضرورة احترام حرية الرأي والتعبير والحق في التنظيم والتظاهر واحترام القانون وضمن الحق في المحاكمة العادلة.



والمجلس الوطني إذ يثمن دعوة جلالة الملك بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء إلى فتح مشاورات مع أبناء الأقاليم الجنوبية ومع الأحزاب السياسية حول الحكم الذاتي في تلك الأقاليم، ويؤكد أن حزبنا قد سبق له أن طالب باعتماد نظام جهوية موسعة تمكن سكان الجهات من ممارسة حقهم في إدارة شؤونهم المحلية عن طريق هيئاتهم التنفيذية والتشريعية يثمن مبادرات الأمانة العامة سواء بتنظيم يومين دراسيين في مدينة العيون ودعوته لتنظيم ندوة دولية في الموضوع أو على مستوى الدور الدبلوماسي الذي يقوم به وفد الحزب في زيارات لدول أوروبية وغير أوروبية.

4. والمجلس الوطني إذ يعيد التأكيد على تثمينه للخطوات الإيجابية التي تحققت في مجال حقوق الإنسان ومنها تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة. والخلاصات والتوصيات التي انتهت إليها ومنها الدعوة إلى إدخال جملة من الإصلاحات الدستورية والتدابير القانونية والثقافية من أجل عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لبلدنا يؤكد على أن معالجة ماضي الانتهاكات وإنصاف المتضررين ينبغي أن تكون شاملة لجميع الانتهاكات التي عرفها المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم، وفي هذا العدد يدعو إلى مواصلة معالجة التجاوزات الحقوقية التي أعقبت الأحداث الإرهابية لـ 16 ماي والإفراج عن كافة الأبرياء الذين تأكدت براءتهم من بينهم الأخ يوسف أوصالح، عضو المجلس الوطني، والتصدي لغيرها من الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بالحريات العامة واستمرار الاعتقالات والمحاكمات بسبب التعبير عن الرأي أو خوض نضالات اجتماعية.

5. وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي يعبر المجلس ن قلقه من استمرار تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي بسبب فشل الحكومة الحالية في وضع المغرب على سكة الإصلاحات الكبرى وعلى رأسها حماية المال العام وترشيده ومحاربة الفساد المالي والإداري والسياسي وارتهان التدبير الحكومي لها حس الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى على حساب التوازنات الاجتماعية وضعف تأهيل الاقتصاد المغربي بصفة عامة والمقولة المغربية بصفة خاصة. والانتظارية وغياب مقاربات شمولية ومندمجة في التعاطي مع القضايا التنموية، والتردد والضعف المميز للعمل الحكومي والتساهل مع ناهبي المال العام واللجوء بالمقابل إلى تحميل المواطنين المستضعفين من أبناء الشعب المغربي تحملات إضافية بسبب فرض الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لمجموعة من المواد وبالرفع من سعرها بالنسبة لعدد من المواد الأخرى، كل ذلك ولد أوضاعا اقتصادية واجتماعية هشة تميزت بتكريس الفوارق المجتمعية وتوفير أرضية خصبة لتنامي الشورور والموبقات الاجتماعية من إقصاء وفقر وأمية وهشاشة اجتماعية وهجرة سرية ومخدرات وارتقاء في أحضان التطرف بمختلف أشكاله وألوانه وتعبيرات احتجاجية وصلت إلى أشكال خطيرة تبرز حجم الإحباط واليأس بسبب سوء التدبير الحكومي.

6. يثمن المجلس الوطني عمل الفريق النيابي للحزب ويحيي مبادراته النضالية الرامية إلى مواجهة السياسة الحكومية الساعية إلى تهميش البرلمان وإضعاف دوره والتدخل في صلاحياته من خلال التهرب من الرقابة على العمل الحكومي وسوء التدبير في تقديم مشاريع ومقترحات القوانين والتعظيم الإعلامي على بعض أشغال المجلس والتحيز والتغطيات الإعلامية والتقارير الإخبارية كما يحيي منتخبي العدالة والتنمية في المجالس الجماعية، سواء في التسيير أو المعارضة الذين قدموا نماذج مشرفة في حسن التدبير وخدمة الصالح العام والتضحية ونكران الذات، كما يدين الحملات التشويهية المغرضة والفاشلة التي شنتها بعض الجهات السياسية والإعلامية، كما يعلن تضامنه مع الإخوة بوبكر بلكورة رئيس مجلس بلدية مكناس والأخ عبد العالي أبو ربيع رئيس مقاطعة البرنوصي والأخ لحسن شاكير رئيس بلدية اخنيفرة.



7. تجديد تضامنه مع الشعبين الفلسطيني والعراقي في نضالها المتواصل ضد الإرهاب الصهيوني والاحتلال الأمريكي مع تأكيد حقها في المقاومة إلى غاية استرجاع حقوقها المغتصبة، وتضامنه مع كل شعوب المنطقة في مواجهة التهديدات الأمريكية، كما يدعو مختطفي المواطنين المغربيين السيدين عبد الكريم محافظي وعبد الرحيم بوعلام إلى سراحهما باعتبار ذلك مطلباً لكافة شرائح الشعب المغربي التي خرجت في أكثر من مناسبة في مسيرات مليونية تضامناً مع الشعب العراقي في محنته.